



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 15/407
للتشر الفوري
9 سبتمبر 2015

بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في ختام زيارتها إلى تونس

أصدرت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، البيان التالي في تونس:

"من دواعي سروري أن أعود إلى تونس حيث أجريت مناقشات مثمرة للغاية مع فخامة الرئيس الباجي قائد السبسي، ورئيس الحكومة الحبيب الصيد، ورئيس مجلس نواب الشعب السيد محمد الناصر، ومحافظ البنك المركزي الشاذلي العياري، ولقيت آخر من كبار المسؤولين الحكوميين.

"وقد جئت إلى تونس لكي أستمع، واطلعت أثناء زيارتي على أمور كثيرة بالفعل تتعلق برؤية الحكومة الاقتصادية وخططها لوضع الاقتصاد التونسي على مسار قابل للاستمرار لتحقيق نمو قوي وقابل للاستمرار وقادر على إنشاء قدر وفير من الوظائف. وقد عقدت كذلك مناقشات مع ممثلي الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والقطاع الخاص والقيادات النسائية. وقد تأثرت كثيرا بعزمهم على المساهمة في تقدم الاقتصاد والمجتمع التونسي.

"وقد أتاحت لي هذه الزيارة فرصة لكي أهنئ السلطات على نجاحها في التحول السياسي السلمي إلى الديمقراطية. وعلى المستوى الشخصي، تأثرت كثيرا بزيارتي إلى متحف باردو فكانت مناسبة لتذكر ضحايا جميع الهجمات الإرهابية المأساوية في الآونة الأخيرة. وكررت هناك قناعاتي التامة بأن هذه الأحداث لن تتسبب في انتكاس ما حققته تونس من إنجازات.

"وأثناء مناقشاتي مع السلطات أشدت بجهودها في الحفاظ على صلابة الاقتصاد التونسي، رغم صعوبة البيئة الاقتصادية الدولية، وتداعيات الصراعات الإقليمية، وتحديات الوضع الداخلي الذي تشوبه الشواغل الأمنية الشديدة. وأكدت على أن النشاط الاقتصادي في تونس - الذي تباطأ في الآونة الأخيرة- لا يسجل معدلات نمو مرتفعة بالقدر الكافي لتخفيض البطالة وتحسين مستويات معيشة السكان.

"وبعد المناقشات التي أجريتها، أصبحت مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن تونس بحاجة للمضي قدما بقوة في تنفيذ المرحلة التالية من تحولها الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق النمو القابل للاستمرار على نطاق واسع. فعدم بذل الجهد اللازم في الإصلاحات سوف يؤدي إلى مخاطر تهدد بدخول تونس في حالة من النمو المنخفض التي سيتعذر معها خلق فرص العمل الجديدة وتحقيق تطلعات الشعب التونسي. وحتى يتسنى خلق فرص العمل والحفاظ على النمو سيتعين توافر نظام مصرفي سليم، وحكومة ونظام للخدمة المدنية على قدر أكبر من الكفاءة، ونظام ضريبي يتسم بالعدالة والكفاءة، ومناخ للأعمال أكثر تنافسية، وشبكة حديثة للأمان الاجتماعي.

"وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق والمشورة التي يقدمها بشأن السياسة الاقتصادية يواصلان التكيف مع القيود السياسية والاجتماعية المتغيرة في تونس، وقد هنأت السلطات على الاتفاق الذي تم التوصل إليه على مستوى الخبراء في إطار المراجعة السادسة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني. وسوف يواصل الصندوق تفاعله الوثيق مع السلطات التونسية ويبقى على استعداد لمواصلة دعم تونس في سياق تحولها الاقتصادي بتقديم المشورة حول سياساتها الاقتصادية، والمساعدة المالية والفنية.

"وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص شكري للسلطات والشعب التونسي لما قولنا به من حفاوة كبيرة أثناء الزيارة".